الخصخصة
نشأتها... إيجابياتها... سلبياتها...

م.م. فؤاد خليل لطيف
وزارة التربية

مقدمة

بعد مضي عقود من السيطرة الحكومية على القطاع الاقتصادي، ووضع الكثير من النظريات الاجتماعية والاقتصادية لتفسير نشوء دولة الرفاه الجماهيري في إطار القطاع الاقتصادي العام.

ومحاولة العديد من تلك النظريات الربط بين: دولة الرفاه، وبين توسع القطاع الحكومي، وبين عوامل أخرى شديدة التأثير مثل الثورة العلمية التكنولوجية ودورها الكبير في زيادة حجم العاطلين عن العمل في المجتمعات الرأسمالية

وبأن المجتمع الاشتراكي(حيث الجميع شركاء في القطاع العام)هو وحده المنقذ من حالة استغلال الإنسان للإنسان في المجتمع الرأسمالي، ومن أخطار الثورة العلمية التكنولوجية المتسارعة التطور، ومن حالة البطالة الحتمية في المجتمعات الصناعية والحالة ما تقدم.

وقد انتشرت تلك الأفكار والسياسات الداعمة لها خلال القرن الماضي بشكل كبير تتقبلها حركات التحرر في البلدان النامية الخارجة لتوها من تحت نير الاستعمار الإمبريالي

وتزايدت في العقود السبعة الماضية سيطرة القطاع الحكومي على الاقتصاد الوطني والمجتمع وبشكل شمولي أو " الدولوة "، و محاولة حل الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع ومشكلاته من خلال العملية السياسية، مما أدى إلى سقوط الحريات الشخصية، والملكية الخاصة، وحرية التجارة في الأسواق التنافسية، كضحايا لعزم الدولة على تحقيق الأمن الاقتصادي

كما تنامت أحجام تلك الحكومات بشكل هائل. وهيمنت على أجزاء أكبر من الدخل القومي وقامت بتأميم الكثير من المنشآت الخاصة، أو فرض الرقابة المتشددة عليها. كما فرضت على المجتمع أعباء ملايين العاملين بشكل بطالة مقنعة.

أما أولئك المنظرون الذين ساندوا السوق الحرة والقطاع الخاص فقد كانوا يعانون من مشكلات الأزمات الرأسمالية خاصة أزمة ١٩٢٩-١٩٣٣ وحجم البطالة العمالية المتزايدة بسببها، وبسبب التطور العلمي التقني.

كما أن أهم الناقدين لمبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني قد حوصروا فكريا أثناء بلوغ الدولة ذروتها في القوة والهيمنة، فالمفكر "مايسس" في كتابه " الاشتراكية " المنشور عام ١٩٢٠، والاقتصادي (Hayeh) في كتابه "الطريق للعبودية " المنشور عام ١٩٤٠، هي من بين الأمثلة الدالة على هذا الوضع، غير أنه حتى يسود مبدأ السوق الحر فقد ترتب على أصدقائه عاجلاً أو آجلاً ابتداع الاستراتيجية اللازمة لتفكيك هيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني، وحركة المجتمع الديناميكية، لذا كان لابد من دعم المفكرين المنظرين بالأساليب العملية

لتحويل ما هو "عام " إلى ما هو " خاص " أي أنه ما تم تشريكه في الماضي يجب أن يخضع الآن للخصخصة.

وعندما حلت السبعينيات تجلى للعيان الحصاد المرير لنتائج الاشتراكية كنتيجة للبيروقراطيات الحكومية الثقيلة، والأعباء الضريبية الباهظة اللازمة لتمويل آلية الدولة، والأحجام المخيفة للمديونية والعجوز في الموازنات العامة...الخ

هكذا بدأ المسؤولون العامون والمواطنون على حد سواء بالبحث عن إجابات لما حدث. وبدأ سعي الحركات الاجتماعية اليمينية باتجاه الحرية والأسواق الحرة لكسب التأييد من المفكرين. وتزايد أتباع هذا الاتجاه من مختلف شرائح المجتمع.

وتم في العديد من الدول اختيار المسؤولين العامين القادرين على إعادة الدولة إلى الزجاجة التي كانت قابعة بها في الماضي، وبداية عهد الخصخصة.

إشكالية البحث:

تنحصر إشكالية هذا البحث بأنه يحاول إزالة الغموض عن الجدل والنقاش الدائرين على الساحة الاقتصادية حول هذا الموضوع، وتوضيح مرامي وأهداف الخصخصة من خلال تفحص بعض التجارب العالمية في الخصخصة، كذلك إجراء مقارنة غايتها استنباط أهم القواعد التي تحكم عملية الخصخصة في كل بلد في ضوء ظروفه الخاصة، كما وتتجلى الإشكالية في وضع تصور يقود إلى نجاح الخصخصة في بلدنا.

نشأة الخصخصة:

يمكن إرجاع فكرة تطبيق الخصخصة والتي تهدف إلى نمط الإنتاج الخاص إلى العالم ابن خلدون ، عندما تحدث في مقدمته عن أهمية إشراك القطاع الخاص بالإنتاج ، وذلك منذ أكثر من ستمائة عام ١٣٧٧م.

نادى كذلك بالخصخصة ؛ العالم آدم اسمث أبو الاقتصاد في كتابه الشهير " ثروة الأمم " الذي نشره عام ١٧٧٦م ، وذلك بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية وذلك من أجل التخصص وتقسيم العمل ، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

وقد ظهر بالفعل عبر التاريخ الاقتصادي عمليات تحول إلى القطاع الخاص في مناطق متفرقة ، وفي أوقات متباينة نتيجة عجز الملكية العامة في تحقيق الأهداف المرسومة ، ولكن ظلت هذه النماذج في نطاق ضيق ، فعلى سبيل المثال ، في العصر الأموي كثيرا ما تدخل المشروع الخاص لتنفيذ بعض الأشغال العامة بدلا من الحكومة المركزية ؛ وذلك لارتفاع تكلفة قيام الحكومة بالتنفيذ أو لافتقار الحكومة إلى الخبرة الإدارية.

أما في العصر الحديث فإن الموجه الأولى للخصخصة قد بدأت في عهد مارجريت تاتشر في بريطانيا في الفترة ما بين ١٩٧٩و١٩٨٢م ، بحجمها الكبير والزخم الإعلامي حولها والصراع المرير والمؤثر مع طبقة العمال فيها. وبالرغم من المعارضة العمالية لتاتشر ، إلا أنها وبإرادة حديدية استطاعت أن تمضي في تطبيق سياستها الاقتصادية . وكانت الخصخصة أحد الأدوات الهامة

التي اتخذتها ، ذلك بأنها إنما تمت في إطار توجه فكري وفلسفي يتبنى أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الداعين إلى اقتصاد السوق ، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالدور الأساسي في الانفتاح والازدهار الاقتصادي ، وبذلك سعت حكومة تاتشر في إحداث انكماش في دور الدولة في القطاعات الإنتاجية والخدمية والخدمة نفقات التعليم العام ، وطلبت من الجامعات تمويل نفسها . وكذلك خفضت نفقات الصحة ، ونفقات الرعاية الاجتماعية.

العوامل التي أدت إلى انتشار الخصخصة في العالم

إن الدوافع وراء الخصخصة تختلف من بلد لآخر ، فمثلا في بعض الدول النامية جاءت الخصخصة بعد موجة التأميم التي سادت في الستينات السبعينات ، حيث صادرة الدولة ممتلكات من القطاع الخاص لمصلحة القطاع الحكومي . إلا أنه وبعد عقد من الزمان جاءت موجة إعادة المؤسسات العامة للقطاع الخاص ، بعد المشاكل التي تراكمت من عدم الكفاءة في الإدارة والخسائر التي أثقلت موازنة الدول . وعندما عادة المؤسسات إلى مالكيها الأصليين فقد عادت في شكل شركات مساهمة أو بيعت لمجموعة من القطاع الخاص.

ومن خلال الدراسة والبحث تبين لي أن أسباب انتشار الخصخصة في العالم تعود على نوعين من العوامل:

أولا : العوامل الداخلية.

ثانيا : العوامل الخارجية.

أولا : العوامل الداخلية:

على أثر إخفاق الملكية العامة فيتحقيق أهداف منشودة ، وإظهار عدم الكفاءة لهذا القطاع العام في أوقات متباينة على العكس من القطاع الخاص الذي أثبت من خلال الممارسة العملية كفاءته مما دفع الفكر الاقتصادي بالاهتمام بهذه القضية ، وظهرت على أثر ذلك قضايا أهمها:

١- نظرية حقوق الملكية : التي تشير إلى أن الحكومة تواجه مصاعب في تقديم الحوافز المناسبة لطبقة المديرين في القطاع العام وفي مراقبة أدائهم، ومن ثم أن حرية التصرف ضئيلة لدى مديري القطاع العام بالمقارنة بنظرائهم في القطاع الخاص ، الأمر الذي يؤدي إلى اختصار المديرين على الأهداف الموضوعة والتي غالبا ما تكون متواضعة ٢- أما النظرية الثانية فهي (نظرية الاختيار العام) : وتذكر هذه النظرية على أن مديري القطاع العام يمكنهم الاستحواذ على مال وسلطة ومكانة اجتماعية ، بالمقارنة بإقرائهم في القطاع الخاص ثم بتحالفهم مع الوازرات الإشرافية لبناء جماعات مصالح ، وهذا بدوره يؤدي إلى تضخم الميزانيات ، الذي أصبح هدفا ، وكل الأهداف تعمل من اجل هذا الهدف، وظهر هذا بشكل واسع في الستينات والنصف الأول من السبعينات ، وكل ذلك جعل الاقتصاديات عاجزة عن التكيف مع الاسعار العالية ٣- .

وكذلك من العوامل الداخلية التي أدت إلى اتساع نطاق تطبيق الخصخصة هو رغبة الحكومات في الدول في المساهمة في ترشيد الأنفاق الحكومي من خلال التخلص من أعباء الدعم المادي الذي تتحمله الحكومات الحكومات لمنتجات وخدمات المرافق الشركات العامة وتوفير مصدر آمن للأموال يمكن أن يساهم

في دعم الموازنات وتغطية العجوزات ، وعلى دفع القطاع الخاص لتولي الاستثمارات في هذه الأنشطة بدلا من القطاع الحكومي الذي يعاني من تراجع الاستثمارات والذي يحول دون التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات لمواجهة الطلب المتزايد عليها ، وقطاع الحكومي لا يستطيع الصمود أمام القوى الاقتصادية العالمية ، بل يعتبر مسؤولا عن هدر كثير من إمكانيات التنمية الاقتصادية والبشرية. ولعمل مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص نرى ان المصلحة الحكومية أو البيروقراطية الادارية للدولة في القطاع العام تفقد الحرية الذاتية في الحركة بالتبعية المباشرة لجهاز الدولة . اما القطاع الخاص فلديه حرية ذاتية في الحركة وهو بذلك اكثر قدرة على التعامل مع البيئة الاقتصادية . النقطة الثانية هي إن مشاريع القطاع العام لاتهدف الى تحقيق الربح بالدرجة الاولى وإنما تقديم خدمة للمجتمع أما القطاع الخاص فيعمل على تحقيق بقاء المشروع وأستمراريته ونموه وأزدهاره عن طريق خدمة نافعة للمجتمع لتحصل على ارباح ملائمة تحقق بها هدف المشروع . النقطة الاخيرة تكمن في اللوائح التي تحكم العمل ؛ حيث إنَ للقطاع العام لوائح مفروضة ويجب الالتزام بها حرفياً ومن الصعب تغييرها سريعاً وهذا منافي لطبيعة التعامل مع مسائل الانتاج والتسويق والتنمية الاقتصادية التي تحتاج الى مرونة كبيرة في العمل ، بعكس اللوائح والقيود الداخلية في القطاع الخاص فهي ليست مفروضة من الخارج إلا القليل لذلك يمكن تغيرها وحسب مقتضيات مصلحة العمل.

ثانيا : العوامل الخارجية:

تمثلت هذه العوامل في الربط بين معونات الدول المتقدمة للدول النامية، بأن تقوم الدول النامية باتباع سياسات اقتصادية ترتكز على الإصلاحات الهيكلية في اقتصادها بعدة اوجه كترشيد الأنفاق وتحرير الاقتصاد واعتماد آليات السوق ، ودعم الأطر المؤسسية للاستثمار وإصلاح الإدارة الاقتصادية والنظم القانونية والخصخصة . ولقلة الخبرة في الدول النامية قامت هذه المؤسسات الدولية بالتأييد وتطبيق عمليات التحول الفكرية الى واقع عملي في النصف الثاني من السبعينات منها مجموعة البنك الدولي . فمساعدة مجموعة البنك الدولي المادية والفنية من خلال :

١- إعداد استراتيجية ومنهج التطبيق الخصخصة .
٢- اختيار المؤسسات المرشحة للخصخصة مع توفر الدراسات والبيانات.
٣- وضع جداول زمنية لتنفيذ خطة الخصخصة .

المنظور الاقتصادي للخصخصة:

يطرح المنظور الاقتصادي الخصخصة باعتبارها النتيجة الحتمية للحقائق الكلاسيكية الجديدة، التي تملي انكماش دولة الرفاه (المعتمدة على الدعم الحكومي) بما تتسم به من ضخامة وتشعب. وهناك رؤيتان لهذا المنظور، رؤية كلية ورؤية جزئية. فالرؤيا الكلية تفترض أن هناك قيوداً بنيوية تحد من حجم القطاع العام وقدرته على التدخل، وأن التحرك خارج تلك القيود غير قابل للاستمرار سوى لفترة قصيرة، وأن أية جهود لتحدي هذه الحقيقة الاقتصادية تؤدي

لا محالة إلى الركود والانحدار. ويتردد هذا التبرير في حجج كل من اليمين واليسار، فاليمين يرى دائماً أن نفقات الدعم الحكومي تؤدي إلى فرض ضرائب قاسية، مما يخفض هوامش الربح ويثبط الاستثمارات الخاصة.

هذا ويميل المنظور الاقتصادي إلى تصنيف مبادرات الخصخصة حسب ثلاث قيم رئيسة: الملكية، والمنافسة، والربط بين المنفعة والثمن.

فمن ناحية " الملكية " ينظر إلى عملية " بيع الأصول والمؤسسات " على أنه أكثر أساليب الخصخصة تطرفاً (وأفضلها في هذا الإطار)، مادام سيؤدي في الوقت ذاته إلى تخفيض العجز المالي للقطاع العام، وتقليص حجم الجهاز الحكومي، وتحويل عملية صنع القرار إلى فعاليات القطاع الخاص، التي يفترض أن تكون أكثر انسجاماً مع مؤشرات السوق، وتعطي لعدد أكبر من الناس دوراً مادياً مباشراً في الارتقاء بالنمو الاقتصادي.

ومن ناحية المنافسة، فإن الاعتماد المتزايد على قوى المنافسة من دون تغيير الملكية – مثلما يحدث عندما تتعاقد الحكومة مع متعهدين لتقديم الخدمات العامة – لا يترك للقطاع العام إلا مسؤولية وضع الأهداف وتعزيزها، ولكن مع اكتساب مزايا تطوير الكفاءة وتخفيض البيروقراطية.

أما الربط بين الثمن والمنفعة – مثلما يحدث عندما يجري تمويل الخدمات عن طريق فرض رسوم الاستخدام، أكثر من تمويلها عن طريق إيرادات الضريبة العامة (مثل حق شركة ما بجباية رسوم الاستخدام لأوتستراد، أو جسر، أو مشروع ما بنته بنفسها لعدة سنوات) – فمن المفترض أن يؤدي ذلك إلى تراجع التوسع الحكومي بشكل غير مباشر، وذلك بميل الحكومات لتزويد بعض

المواطنين بقدر أكبر من الخدمات، يفوق حجم طلبهم منها طالما يدفعون الثمن من جيوبهم، والاعتماد على الخصخصة كخطوة مهمة في توسيع القطاع الخاص ودوره في التنمية، وستضمن الخصخصة استعمال الموارد النادرة في عملية الإنتاج التي تعطي أعلى مردود ممكن ، وذلك نتيجة اعتماد المنشآت الخاصة على الأسعار الحقيقية وتخفيض الكلفة وتحسين الجودة .

تعاريف الخصخصة:

هنالك تعاريف كثيرة للخصخصة تتعدد بتعدد معرفيها، وسنكتفي بإيراد أهم تعريفين هما:

١ – تعريف الخصخصة: و يمكن تعريف الخصخصة بمعناها الواسع على أنها تحويل الموجودات أو الخدمات من القطاع العام الذي يحظى بالدعم الضريبي والسياسي إلى المبادرات الخاصة والأسواق التنافسية العاملة في القطاع الخاص.

وفي تعريف ضيق:تعني الخصخصة تحويل منشأة الأعمال من ملكية وإدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق بيع الأصول .

حيث إن تفوق القطاع الخاص على القطاع العام غدا أمراً غير خاضع للجدال والمناقشة، بل أصبح حكمة تقليدية، فالقطاع الخاص يعاقب المنشآت غير الكفوءة بسبب انخفاض أدائها، مما يجبر مالكيها أو مقدمي خدماتها على الاهتمام برغبات وطلبات العملاء وتوليد توجه متحرك من دون نهاية نحو تحقيق التميز، كل ذلك بدون بيروقراطية وروتينية القطاع العام ومكوناتها البطيئة.

٢- كما يمكن تعريفها بأنها انتقال عمل ما كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص بما ينطوي عليه ذلك من اعتماد متزايد على فعاليات القطاع الخاص وقوى السوق سعيا لتحقيق الأهداف الاجتماعية. وتمثل الخصخصة في مفهومها المتطرف جهداً واعياً من أجل تقليص الجهاز الحكومي ومن أجل تضييق حدود مسؤولية الدولة.

٣- تعريف البنك الدولي : " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها " .

تعريف بادوا شيبا نائب مدير البنك المركزي الإيطالي : " هي سياسة ومرحلة من سياسات التحرر الاقتصادي ، تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة ، سواء في مجال الملكية أو الإدارة ، باستخدام العديد من الأساليب المتاحة والملائمة " .

تعريف نيقولاس أرديتوبارليتا مدير البنك الدولي للنمو الاقتصادي ؛ حيث يرى أنها عبارة عن " : التعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة إلى أطراف من القطاع الخاص " .

أما تعريف الخصخصة في رأي : أنها سياسة تحويل الملكية العامة (الدولة) إلى ملكية خاصة (الأفراد أو الشركات بأنواعها) ضمن ضوابط وقوانين الدولة.

المتطلبات الواجب توفرها لتطبيق سياسة الخصخصة:

١- تحرير الأسعار وسوق العمل :

تحرير الأسعار يعطي الفرصة لقوى العرض والطلب ، لتقوم بدور صاحب تحديد الأسعار وتوجيه تخصيص الموارد الاقتصادية وفقا لآليات السوق فعلى الحكومة إلغاء الأسعار وتقليص الدعم ، وترك حرية تحديد الأجور لقوى السوق ، وتوزيع العمال وتشجيع الاستثمارات التي تفتح أبواب العمل ، فكل ذلك يؤدي لكفأة اقتصادية تحدث انخفاض في التضخم.

٢- زيادة دعم المنافسة في السوق:

فإضفاء صفة المنافسة على الأسواق لتحقيق الكفاءة في الإنتاج ، ثم تحقيق التوزيع الأمثل للموارد في المجتمع وعلى الحكومة أن تقوم بتوفير فرض متكافئة للمشروعات ، ووضع تشريعات لمواجهة الاحتكار.

٣- تحرير النظامين النقدي والمالي:

وهذان النظامان تعد أساسية لتحرير الاقتصاد والاعتماد على آليات السوق ، ولذلك يجب أن يقترن مع تحرير الأسعار ، ودعم المنافسة في الدول النامية خمس دعامات أساسية ومتلازمة:

أ – تحرير سعر الصرف.

ب – تحرير سعر الفائدة

ج – زيادة استقلالية البنك المركزي.

د – تطوير سوق الأوراق المالية (سوق البورصة) .

و – إصلاح النظام الضريبي.

فهذه الأمور تفتح المجال لإمكانية تطبيق الخصخصة.

٤- تحرير القطاع الخارجي :

فهو الاعتماد على التعرفة الجمركية المتدرجة والمتنوعة ، حسب نوع السلعة، وتخفيف القيود الكمية أو أية قيود غير التعرفة الجمركية . وهذا يحتاج إلى فترات زمنية طويلة حتى لا يلحق الضرر في الإنتاج في أول مراحله.

أساليب الخصخصة:

هناك أساليب متنوعة يمكن من خلالها تطبيق الخصخصة ، ويمكن للدولة اختيار من بين هذه الأساليب المتنوعة بما يتناسب مع ظروف الاقتصاد ، وطبيعة النشاط ، وظروف المشروع الذي يخضع لعملية الخصخصة . ويمكن حصر أهم الأساليب الرئيسية لتطبيق الخصخصة بما يلي - :

١- الطرح العام للأسهم.

٢- الطرح الخاص للأسهم

٣- بيع الأصول.

٤- إتاحة فرص لنمو الاستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة .

٥- البيع إلى العاملين بالمشروع .

٦- عقود الإيجار والإدارة.

٧- نظام مقايضة الديون بأسهم في المشروعات العامة.

٨- نظام الكوبونات لمشاركة الطبقات محدودة الدخل.

١- الطرح العام للأسهم:

حيث تقوم الحكومة بطرح أسهم للمشروع العام للبيع في البورصة ، ويمكن أن تطرح الحكومة كل أسهم المشروع للبيع ، وفي هذه الحالة يتحول المشروع من مشروع عام إلى مشروع خاص ويمكن أن تطرح جزء من أسهم المشروع العام ، وبذلك يتحول المشروع إلى مشروع مشترك وهذا الأسلوب من أفضل أساليب الخصخصة ؛ لأنه يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع ، ويعمل على تنشيط وتطوير سوق رأس المال ، وعدم احتكار مستثمر أو مجموعة من المستثمرين للمشروعات العامة الخاضعة للخصخصة .وهذا الأسلوب يناسب المشـــــــروعات ذات الحجـــــــم الكبيـــــــر.

٢- الطرح الخاص للأسهم:

يتم هنا طرح المشروع للبيع لصالح مجموعة من المستثمرين أو مؤسسات خاصة . ويتم ذلك من خلال إتباع نظام المزادات أو العطاءات ، ويمكن للحكومة بيع كامل المشروع أو جزء منه وفقا للصالح العام . وهذه الطريقة اتبعت في فرنسا ، هي مناسبة للشركات الحجم الصغير بالنسبة للطرح العام.

٣- بيع الأصول:

حيث تقوم الحكومة بتصفية المشروع العام ، وبيع أصوله في مزاد علني أو من خلال عطاءات ويمكن للحكومة أيضا أن تستخدم هذه الأصول للإسهام في

إنشاء شركات جديدة واحتفاظها بجزء من الملكية من خلال حصولها على أسهم في المشروع الجديد . وتلجأ الحكومة إلى هذا الأسلوب في حالة وجود مديونية كبيرة قائمة على المشروع العام أو عدم وجود مشترين للمشروع الخاضع للخصخصة . وهذا الأسلوب ينتشر في الدول النامية.

٤- إتاحة فرص لنمو الاستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة:

هنا تلجأ الحكومة إلى إتاحة الفرص لرأس المال الخاص في المساهمة في رأسمال الشركات العامة ، وبالتالي تتحول الشركة إلى شركة مشتركة ، وذلك دون أن تتلخص الحكومة من أسهمها الأصلية . وضمن هذا الأسلوب تعمل الحكومة على رفع رأسمال الشركة . وهذا الأسلوب يتلاءم مع الشركات التي تكمن مشاكلها في التمويل بصفة أساسية.

٥- البيع إلى العاملين بالمشروع:

تحويل الشركة العامة إلى شركة خاصة من خلال تمليكها إلى العاملين بالشركة ، وهنا يحتمل عدم قدرة العاملين على شراء أسهم الشركة ، مما يتطلب كشرط ضروري أن تتوافر للعاملين الإداريين فرص الحصول على الائتمان، وقد يكون الائتمان من مصادر متنوعة مثل بنك أو مستثمرين يدخلون كمقرضين أو ضامنين للعمالة ، وفي نفس الوقت يمتلكون جزءا آخر من أسهم الشركة . والمثال على هذا شركة (I . D . I) في فرنسا ، التي امتلك في عام ١٩٨٧م العاملون فيها ٥٠% من أسهمها بقرض مضمون من ستة مستثمرين تملكوا الـ ٥٠% الباقية ويتلائم هذا الأسلوب مع الدول التي تواجه صعوبة في تطبيق

الخصخصة ؛ بسبب معارضة اتحادات العمال وتخوفهم من فقدان العمال لوظائفهم.

٦- عقد الإيجار والإدارة:

يستند هذا الأسلوب إلى فكرة أن الأصول الثابتة من مباني ومعدات لا تحقق ربحا إلا عند استخدامها ، وليس فقط بامتلاكها دون استخدام . ويقوم هذا الأسلوب على أساس فكرة فصل الملكية عن الإدارة ، حيث تظل الملكية العامة للمشروع الخاضع للخصخصة قائمة ، ولكن تتعاقد الحكومة مع شركات تستأجر الشركة العامة مقابل مبلغ نقدي ووفق شروط معينة . أو قد تتعاقد الحكومة مع شركة لإدارة الشركة العامة ، وتتعهد شركة الإدارة بتحقيق أهداف معينة ، وتحصل الشركة القائمة بالإدارة على مبلغ سنوي . وهذا الأسلوب يستخدم حتى تتحقق الأرباح للشركة ويتحسن مركزها المالي ، ثم تتبع أسلوب آخر للخصخصة .

٧- نظام مقايضة الديون بأسهم في المشروعات العامة:

يقوم هذا الأسلوب على فكرة استبدال الدائنين لمديونيتهم بحصص ملكية في بعض المشروعات التي يتم تخصيصها ، وقد تكون المقايضة بشكل مباشر بين المدين والدائن ، أو من خلال طرف ثالث من خلال قيام الدولة أو البنك الدائن ببيع القرض القائم على الدولة المدينة بخصم قد يصل مثلا إلى ٣٥% إلى

مستثمر ، وغالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات تحصل على قيمة الدين من البنك المركزي بقيمته الاسمية أو بخصم متواضع بالعملة المحلية وبسعر الصرف السائد في السوق ، ثم تحصل الشركة أو المستثمر باستخدام هذه العملة المحلية على أسهم في الدولة المدينة . ويناسب هذا الأسلوب الدول التي تعاني من عبء المديونية وترغب في خفضها.

٨- نظام الكوبونات لمشاركة الطبقات محدودة الدخل:

هدف هذا الأسلوب توسيع مشاركة المجتمع في ملكية الأصول المباعة من خلال توزيع صكوك أو أسهم الشركة المباعة . وهذا الأسلوب يناسب اقتصادات الدول النامية ؛ لما يتسم به من كثرة الطبقات الفقيرة ، وحاجة الدول لتوسيع قاعدة الملكية ، ومساعدة الطبقات الفقيرة.

أهداف الخصخصة الاقتصادية:

هي الأهداف المرجوة قبل تطبيق الخصخصة فهذه الأهداف تؤثر في نموذج التحول وأساليب الخصخصة وفي التوقيت والمدى الزمني للتنفيذ . تدل معظم التجارب على تركز الأهداف الاقتصادية التي تريدها الدولة من جراء تطبيق الخصخصة في الآتي :

أولا : زيادة المنافسة وتحسين الأداء أو الكفاءة الاقتصادية:

فزيادة الكفاءة يستند إلى عاملين هما : زيادة المنافسة وتغير نمط الملكية والمنافسة كذلك تقترن بعوامل أخرى تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية للمنشآت مثل :

١- تضاؤل التدخل الإداري من قبل الدولة في قرارات المنشأة.

٢- تخضع المنشأة لضوابط عمل السوق في تدبيرهاللتحويل وإيراداتها مع ربط الأجوربالزيادة في الإنتاجية.

٣- وجود إطار تنظيمي توفره الدولة لحماية المنافسة.

ثانيا : تنشيط وتطوير أسواق المال:

فسوق المال يتكون من سوقين هما : سوق النقد تتداول من خلاله النقود والسندات قصيرة الأجل ، وسوق رأس المال تتداول فيه الأوعية طويلة الأجل والأسهم والسندات.

فالعلاقة بين الخصخصة وأسواق المال علاقة مزدوجة ، فهي توفر المال للمنشآت التي تخضع للخصخصة ، ثم تساعد رأس المال في عملية تقيم المنشأة من خلال تحديد قيمة الأسهم المطروحة وفقا للعرض والطلب في البورصة.

ثالثا : توسيع قاعدة الملكية:

يمكن للخصخصة أن تؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية لأفراد الشعب من خلال طرح أسهم الاكتتاب العام في البورصة ، وهذا يشجع صغار المستثمرين على شراء الأسهم ، والتي تزيد الدخل والثروة وتطالب بالخصخصة .

خفض العجز المالي للحكومة:

إن سبب العجز المالي هو القطاع العام الذي تتولى أمره الدولة التي تلجأ لمصادر مختلفة لسد هذا العجز ، فتطبيق الخصخصة يعنى توقف الحكومة عن تحمل أي خسائر نتيجة بيع الشركات الخاسرة ، زيادة حصيلة الضرائب بنفس زيادة حجم الشركات الرابحة الخاضعة للضريبة . والخصخصة تؤثر على ميزات المدفوعات من خلال شراء مستثمرين أجانب لأصول محلية ، وهذا تحويل موارد مالية خارجية لداخل الدولة ، وإمكانية تحسين الصادرات للدولة ، وتوفير العملات الأجنبية لها ، نتيجة زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركات التي تم خصخصتها . الأمر الذي يعني زيادة الموارد المالية المتدفقة لداخل الدولة ، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

المشاكل التي تواجه تطبيق الخصخصة في الدول النامية :

هناك إشكاليات تواجه الدول النامية عند تطبيق الخصخصة ، وهذه المشاكل لا تواجه الدول المتقدمة التي تتسم بحرية اقتصادية وسيادة القطاع الخاص ، وهذه بعض المشاكل التي تواجه الدول النامية عند تطبيق الخصخصة- :

١– صعوبة إقناع الأفراد بجدوى الخصخصة :

من خلال قيام الحكومة بحوار قومي مع أفراد المجتمع ، خاصة المالكين أصحاب الأموال بدور الخصخصة لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تحتاج لتوفر مناخ من الحرية ، والحرية تحتاج لإقناع الأفراد ، وإقناع الأفراد يحتاج لسياسة اقتصادية مقنعة بجدوى الخصخصة لهم ، وهذه السياسة تحتاج الثقافة التي

تحمل مبادئ وأفكار حول ضرورة الخصخصة للاقتصاد وبالتالي يتم تطبيق الخصخصة بوجود روح المبادرات عند الأفراد ثم الاستقلال عن الحكومة.

٢- ظاهرة سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي:

يؤدي بدوره لوجود مصاعب اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ونمو مفرط في هذا القطاع الذي يؤثر على العمالة الزائدة وتدني مستوى الإنتاج الذي يؤدي لخسائر ضخمة تتحملها الدولة.

٣- افتقار غالبية الدول النامية لآليات ومقومات اقتصاد السوق : الذي يعد من الشروط الأساسية لإجراء الخصخصة ، وهذه المشكلة ناتجة عن وجود عقبات وضعتها الدولة منها :

أ- اختلال في الأسعار نتيجة تحكم الحكومة بالموارد.

ب- ضعف وجمود أسواق المال ؛ لأنها تمول الصادرات والواردات ورأسمال المال الأجنبي.

ج- القيود المفروضة على التجارة الخارجية .

د- هيمنةالبيروقراطية على الإجراءات والقرارات الحكومية.

٤- مشكلة اختيار المشروعات والأنشطة التي يمكن أن تدخل ضمن الخصخصة ، وما الواجب أن يبقى في يد الحكومة :

فالخوف من اختيار مشروعات احتكارية أوشبه احتكارية الأمر الذي قد يؤثر على سعر السلعة أو الخدمة المقدمة للمواطن . وهناك مشكلة لدى الحكومة كذلك في أولوية اختيار المشروعات ؛ لأن الخصخصة أصلا تقوم على التدرج في العمل ، وتجنب السرعة في التحويل من مشروع عام إلى خاص.

٥- مشكلة تقييم المشروعات الخاضعة للخصخصة :

التقييم عبارة عن تحديد قيمة المنشأة بالأسعار السائدة في السوق . ومع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد بسبب التضخم ننشأ مشاكل كيفية التوصل إلى التقييم الدقيق للمنشأة ، ويعد تحديد قيمة عادلة للمنشأة أمرا هاما ؛ لأن تحديد قيمة مرتفعة لقيمة المنشأة يؤدي لانتقادات حادة من جانب المستثمرين، وعدم الإقبال على شراء الأسهم غالية الثمن ، أما تحديد قيمة أقل فهو ضياع الأموال على خزينة الدولة فالتقييم الدقيق مهم أن يكون قبل إخضاع المنشأة للخصخصة

٦- مشكلة تكاليف تطبيق الخصخصة :

تحتاج الخصخصة عند التحويل للمنشأة من عامة إلى خاصة إلى تكاليف إدارية ، وتكاليف الإشراف ، وتكاليف إعادة الهيكلة المالية ، وتكلفة إصلاح وإحلال وصيانة الأصول ، وخدمات استشارية من خبراء محلين وغير محلين ، وكل ذلك يدعو الحكومة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل هذه المتطلبات.

٧- مشكلة التصرف في فائض العمالة :

فالدول النامية في بعض الأحيان تواجه عند تطبيق الخصخصة على مشروع ما ، تلقى مواجهة معارضة بعض العاملين خاصة القدماء لتطبيق هذه السياسة خوفا على فقدان الوظيفة . وهذا الأمر يتطلب من الدولة وضع تدابير وبدائل لحل مشكلة فائض العمالة الناتج عن الخصخصة .

بعض تجارب الدول التي اتبعت الخصخصة:

أولا- تجربة رئيسة الوزراء البريطانية السابقة "مارغريت تاتشر":

حيث هناك الكثير من الدروس المستقاة من تجربة الخصخصة التي خاضتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقةمارغريت تاتشر" في المجالات الآتية:

تم بيع سبعة مطارات حكومية وتحويلها إلى مطارات تجارية تعمل في القطاع الخاص وقد جلب أسلوب الخصخصة المعتمد دعم الجمهور حيث اشترى أكثر من مليونين من المواطنين حوالى (١.٤) بليون سهم في شركات المطارات.

تم بيع حوالى مليون وحدة سكنية حكومية إلى الساكنين فيها وذلك بأسعار تقل عن أسعار السوق، لقد كان الساكنون يشتكون كثيراً من عدم اكتراث أجهزة الدولة بصيانتها ولكنهم أصبحوا بعد الخصخصة (بيع المساكن لهم) المالكين والمديرين لمساكنهم، وهكذا تحولت أحياء سكنية متكاملة من مساكن تعاني من الإهمال والشبابيك المكسرة، وشبكات المياه والصرف المستهلكة إلى مساكن جميلة وأحياء نظيفة طبقا لقاعدة " إنك تهتم بما تملك ولا تهتم بما يملكه الآخرون " كما تحررت الخزينة من أعباء مالية هائلة كانت قد فرضتها إدارة المساكن الحكومية.

تم بيع العديد من الشركات البريطانية العملاقة ومنها شركة الاتصالات البريطانية Telecom، وبغية تأمين دعم الموظفين في تلك الشركات لعملية الخصخصة فقد عرضت عليها "خيارات شراء الأسهم " في الشركة بخصم قياساً بالأسعار المتوقع تحقيقها في السوق، وهكذا حقق الموظفون الأرباح من بيع بعض الأسهم لاحقاً أو البقاء مساهمين في الشركة، والأهم من ذلك هو تحسين مستوى الخدمات التي أخذ الجمهور يحصل عليها في السوق وبأسعار منخفضة وانخفض عبء الضرائب على المواطنين.

في غضون عقد من الزمن تم بيع ما قيمته (٤٠) بليون دولار من المنشآت الحكومية العاملة في القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص، وهكذا ارتفع عدد العائلات التي تمتلك الأسهم من (٢) مليون إلى (١٢) مليون فرد وتحول حوالى ثلاثة أرباع المليون من موظفي الدولة إلى عاملين في القطاع الخاص وتحولت بريطانيا من " دولة الرجل الأوروبي المريض " إلى الدولة التي استعادت الحياة مجدداً.

ثانيا– تجربة الخصخصة في الدول العربية:

لماذا ظهرت استراتيجية الخصخصة في الدول العربي:

شعرت الدول العربية التي أخذت بنظام الاقتصاد الموجه مركزيا بأنها تسبح عكس التيار ، وان النتائج التي حصلت عليها لست هي المرجوة وأن الخسائر تزداد يوما بعد يوم في إنتاجها ، وزادت نسبة شكاوي مواطنيها من الأزمات الاقتصادية ؛ لذا صار من الضروري مراجعة الحسابات ، خاصة أن ثبت فشلها عمليا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يشكل قوة عظمى في العالم ، وأصبح اليوم يحتاج إلى المساعدة حتى من الدول النامية.

نتيجة لهذه المعطيات الحديثة بدأت تجربة نظام الاقتصاد الموجه بالتوقف في كثير من البلاد العربية ، وأخذت تتجه إلى سياسة الخصخصة التي توافق الفطرة البشرية.

بدأت في الدول العربية منذ عام ١٩٨٥م الدعوة إلى خصخصة بعض الأنشطة التي تعود ملكيتها للدولة ، وذلك بناء على توصية من صندوق النقد الدولي

وهيئات المعونة الأجنبية . وهذا ملخص عن رحلة الخصخصة في بعض من الدول العربية الدول العربية :

١- مصر :

بدأت مصر رحلتها مع الخصخصة من عام ١٩٩١م بالإعلان عن بيع الشركات العامة إلى القطاع الخاص ؛ وذلك من أجل إصلاح الوضع الاقتصادي في الدولة ، وسداد ديون القطاع العام التي وصلت إلى ١٧٠ مليار جنيه نهاية أبريل ١٩٩٨م . عرضت الحكومة المصرية للبيع ٢٩٠ شركة من شركات القطاع العام ، منها ١٦٣شركة خاسرة أو متعثرة أو طاقاتها معطلة ، وقدرت لهذه الشركات المعروضة للبيع ثمنا بما يعادل ٩٠ مليار جنية وهي مدينة بما يعادل ٧١ مليار جنيه وديون البنوك المستحقة عليها ٢٠ مليار جنيه حسب بيانات مجلس الوزراء.

٢- السعودية :

قررت الحكومة السعودية معالجة مشكلة العجز في الموازنة والدين العام ، البالغ ٤٤ مليار ريال سعودي لسنة 1999 م ، كما جاء في إعلان صادر عن جهات رسمية سعودية بنهاية عام ١٩٩٩م ، وذلك باللجوء إلى برنامج مدروس لتخصيص بقض الشركات في القطاع العام.

٣- الكويت :

من جراء جرب الخليج عام ١٩٩١م أصبحت الكويت تعاني اليوم من عجز مالي حقيقي في أرقام الموازنة بعدما كانت قبل الحرب تتمتع باحتياط مالي يتجاوز ١٢مليار دولار . فأصبحت تعاني من ديون داخلية وخارجية تقترب من مجمل الاحتياطي العام ؛ بسبب ارتفاع تكاليف الإدارة والتكاليف الدفاعية ؛ لذلك سعت الحكومة سعت إلى خفض عجز الميزانية والدين العام عن طريق برنامج موسع للخصخصة في القطاع العام عن طريق بيع أسهم من شركاته ، أو سندات في الشركات الرئيسية ، وقد أوصى مجلس الأمة الكويتي بخصخصة شركة الخطوط الكويتية الوطنية.

٤- البحرين : تقرر خصخصة قطاع النقل العام والمياه والكهرباء والمرافق العامة.

٥- سلطنة عمان :

جاءت الخصخصة في عمان في إطار التوجهات والاستراتيجيات العامة للاقتصاد العماني . ومع أن الدولة قد بدأت في عمليات الخصخصة في عدد من المشروعات مثل شركة التأمين الوطنية وشركة فنادق عمان ، وشركة أسمنت عمان ، إلا أن عدم توفر موارد كافية لتنفيذ مشاريع خدمات الكهرباء والمياه خلال الخطة الخمسية (١٩٩١-١٩٩٥م) جعلها تتجه لأفكار الخصخصة وقوى ذلك اتجاه الدولة للاحتفاظ بسقف محدد للمديونية الحكومية واتجاهها لموازنة المصروفات والإيرادات في الخطة المقبلة.

٦- سوريا :

تتجه الحكومة إلى تشجيع القطاع الخاص ودعمه ليأخذ دوره إلى جانب القطاع العام . ولا تنوي الحكومة الآن بيع شركات القطاع العام ، بل تعمل على إصلاحها ضمن خطة مرحلية مقبلة وبالتعاون مع القطاع الخاص.

٧- الأردن :

طرحت الحكومة شركة الطيران المحلية " الملكية الأردنيين " وسلطة الكهرباء، ومؤسسة النقل العام ، ومؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وذلك ضمن برنامج الخصخصة المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

٨- لبنان :

بدأت عملية الخصخصة عام ١٩٩٢م بتشكيل لجنة تخصيص لدراسة أوضاع المؤسسات وإمكان تلزيمها إلى القطاع الخاص لعلها تساعد في خفض مستويات الدين العم الذي بلغ ١٦ مليار دولار حتى أكتوبر عام ١٩٩٨م ، وقد بدأت الخصخصة بالهاتف الخلوي عام ١٩٩٤م وسيعقبه الهاتف العادي ومرافق خدمية أخرى.

٩- السودان :

بدأت الخصخصة بالسكة الحديد ، لتهيئتها للمرحلة الاقتصادية القادمة في ظل العولمة.

١٠– الجزائر :

بدأت عملية الخصخصة بالفنادق ، حيث طرحت الحكومة ٦٠٠ فندقا مملوكة للحكومة للبيع لمستثمرين القطاع الخاص ثم عرضت ١٢ مصنع آخر وغيرهم من مصانع أخرى.

١١– تونس :

بلغ عدد عمليات الخصخصة من عام ١٩٨٧م ١٦٧ عملية شملت ٩٢ مؤسسة وفرت ٥٥٠ فرصة عمل إضافية ، وتخلت ٨ منشآت عن ٣٠٠ من عمالها .

ثالثا– تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة القطاع الخاص بالدرجة الأولى فإن هناك بعض القادة في العاصمة من الذين يعارضون خصخصة العديد من الوكالات الحكومية الاتحادية غير أن التوجه نحو الخصخصة هو الأقوى على صعيد الولايات.

وهناك من الولايات من أنجز خصخصة المنافع العامة حتى إدارة السجون ومعالجة البيانات الحكومية والعناية بالأطفال وغيرها الكثير، ومن أفضل الأمثلة على ذلك ولاية ميشيغان فقد تحقق فك ارتباط الدولة عن التأمين على العاملين، كما أن هناك ثورة للخصخصة في معظم الولايات المتحدة الأمريكية امتدت في الآونة الأخيرة إلى الوقاية من الحريق وبعض أجزاء من حماية الشرطة، ومعالجة

مياه الصرف الصحي، وإنارة الشوارع وتقليم الأشجار في الشوارع، وإزالة الثلوج، ومواقع وقوف السيارات، وسكك الحديد، والمستشفيات والسجون، بل وحتى إدارة المقابر، وجمع النفايات، وقامت بعض الولايات بإخضاع أكثر من (٥٠) خدمة عامة للمنافسة في السوق، وتقدمت شركات لإنجاز هذه المهمات بكفاية عالية وبتكلفة منخفضة، مما أدى إلى تخفيض الرسوم التي يدفعها المواطن عن الخدمات المقدمة له، وفي تجربة خاصة قام اتحاد المعلمين في ولاية ميشيغان بالاستفادة من منشآت القطاع الخاص في مجال الحصول على المنتجات الغذائية والخدمات البريدية والأمنية للأعضاء فيه بدلا من تقديمها من قبل أجهزته.

الخصخصة في الأقطار النامية وتحليل لأداء المنشآت التي تمت خصخصتها حديثا:

لقد غدت خصخصة المنشآت المملوكة للدولة ظاهرة مهمة في الأقطار الصناعية والنامية على حد سواء، حيث تزايدت سرعة الخصخصة خلال السنوات القليلة الماضية خاصة في الأقطار النامية التي ارتفعت إيراداتها من إجمالي إيرادات الخصخصة في العالم من ١٧ % عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ % عام ١٩٩٧.

مقارنة أوضاع الخصخصة بين الأقطار النامية والصناعية:

لا تتجانس الأقطار الصناعية والنامية من حيث مدى توافر العوامل المواتية لضمان نجاح برنامج الخصخصة، فجهود معظم الأقطار النامية في ميدان الخصخصة تواجه بجملة صعوبات منها ما يأتي:

أسواق مالية مازالت في مرحلة التكوين.

ضعف في القدرات الرقابية.
قطاع عام يمثل الجزء الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي.
الافتقار إلى أهم عناصر الخصخصة الناجحة مثل رأس المال، والإدارة الكفؤة، وأرباب العمل الموثوقين.

غير أن بعض هذه الأقطار تتمتع بأسواق واسعة ونسب نمو اقتصادي سريعة ويبدو نجاح الحكومة في تحقيق الانفصال عن قطاع الأعمال أكثر احتمالاً، وتعكس هذه الورقة نتائج دراسة صممت لتحديد ما إذا كانت الخصخصة نافعة في البيئات الاقتصادية والهياكل المؤسساتية لهذه الأقطار، وذلك من خلال البحث في تأثير الخصخصة على الأداء المالي والتشغيلي في مجموعة واسعة من الأقطار النامية، وقد انصبت معظم الدراسات التطبيقية للخصخصة على الأقطار الصناعية مع بعض الاستثناءات مثل دراسة البنك الدولي .

الأداء بعد الخصخصة:

لقد دلت النتائج الأساسية لأداء (٧٩) منشأة تمت خصخصتها في (٢١) قطراً نامياً خلال المدة ١٩٨٠ – ١٩٩٢ كالتالي:

العينة والوسائل: انصبت الدراسة على (٧٩) منشأة تمت خصخصتها في (٢١) قطراً نامياً شهدت خصخصة كاملة أو جزئية خلال المدة ١٩٨٠ – ١٩٩٢، وكانت العينة متنوعة بشكل جيد وتمتعت بانتشار جغرافي واسع مع تفاوت في مستويات التنمية المتحققة في تلك الأقطار، فقد اشتملت الدراسة على أقطار ذات دخول منخفضة (بنغلاديش والهند وباكستان) وأقطار ذات مستوى

أدنى من متوسط الدخول العالمية، مثل: (تشيلي وجاميكا ونيجر يا والفلبين وتايلند وتونس وتركيا) وأقطار ذات لمستوى أعلى من متوسط الدخول (الأرجنتين والبرازيل واليونان وكوريا وماليزيا والمكسيك والبرتغال وسنغافورة وتايوان والصين وترينداد وفنزويلا) كما كانت منشآت العينة تعمل في قطاعات مختلفة وهياكل سوق متفاوتة (متنافسة وغير متنافسة) إلى جانب تفاوت في الحجم.

وتوجهت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت الخصخصة أمراً مرغوباً فيه بمصداقية في الأقطار النامية، وما إذا كانت خصخصة المنشآت مؤخراً قد حققت توقعات الحكومات وأجهزة التنمية، وبوجه خاص حاولت الدراسة تحديد ما إذا كانت الخصخصة قد أدت إلى زيادة ربحية المنشآت التي خصخصت، ومدى كفايتها التشغيلية وإنفاقها الرأسمالي وإنتاجها..الخ. كما بحثت الدراسة في آثار الخصخصة على الاستخدام وهيكلية رأس المال، وسياسات توزيع الأرباح، وتمت مقارنة مؤشرات الأداء لمنشآت العينة لمدة ثلاث سنوات قبل فك العلاقة مع الدولة وثلاث سنوات بعد فك تلك العلاقة.

فحصت الدراسة التغيير في الأداء التشغيلي للمنشآت التي تمت خصخصتها مؤخرا للعينة ككل، وكذلك للعينات الفرعية من المنشآت في الصناعات التنافسية مقابل " غير التنافسية " والمنشآت الواقعة في الأقطار ذات المستوى " الأعلى " من متوسط الدخول مقابل الأقطار الواقعة في المستوى " الأدنى " من متوسط الدخول، وكذلك المنشآت التي خضعت إلى الخصخصة " الكاملة " مقابل التي خضعت للخصخصة " الجزئية "وإلى خصخصة الرقابة التي تتم بتنازل الحكومة عنها وكانت النتيجة تحقق:

الأرباح الأعلى: عندما تتحول المنشآت من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة فإن ربحيتها يجب أن تتزايد إذ أنه استجابة لرغبة المساهمين في تعظيم الأرباح يتوقع من المديرين المنتخبين للشركات التي خضعت للخصخصة مؤخراً أن يضعوا الخطط الهادفة لتحقيق أكبر قدر من الربحية، فالخصخصة تحول كلا من حقوق الإدارة والرقابة والتصرف النقدي إلى المديرين المنتخبين الذين يبدون اهتماماً أكبر في تحقيق الأرباح والكفاية التشغيلية وذلك لإرضاء الحكومة بالإنتاج الأكبر أو الاستخدام الأوسع.

لقد أشارت نتائج الدراسة إلى تحسن كبير في الربحية، وذلك بعد فك الارتباط بالحكومة فإذا ما قيست الربحية " بالعائد من المبيعات " أو " هامش الربح فقد ارتفعت من (٤.٩ %) قبل الخصخصة إلى (١١ %) بعد الخصخصة أي بنسبة ارتفاع قدرها (١٢٤ %) من بين منشآت العينة كانت هناك نسبة (١٣ %) منها من التي حققت زيادة في الربحية، كما أشارت نتائج العينات الفرعية (باستثناء المنشآت في الأقطار الواقعة في المستوى الأدنى وكذلك أدنى متوسط للدخول) إلى المنشآت التي أظهرت زيادة طفيفة في الربحية.

الكفاية الأعظم: يتوقع أن يؤدي التأكيد الأكبر على الربح والتخفيض في الدعم الحكومي في أعقاب الخصخصة إلى الاستخدام الأكفأ للموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، وقد تم قياس الكفاية التشغيلية في الدراسة على أساس " نسبة كفاية المبيعات " أي " المبيعات الحقيقية بالنسبة للعامل الواحد " و " نسبة كفاية الدخل الصافي " أي " الدخل الصافي بالنسبة للعامل الواحد " فقد أشارت النسبتان إلى ارتفاع كبير في أعقاب الخصخصة حيث ارتفعت " نسبة كفاية

المبيعات " بـ (٢٥ %) في المتوسط، في حين ارتفعت " نسبة كفاية الدخل الصافي " بـ (١٣ %)، وعليه فإن المنشآت التي انفصلت عن الحكومة حققت تحسناً في الكفاية التشغيلية وتحقيق الهدف المشترك لكل الحكومات التي بادرت ببرامج الخصخصة.

لقد كانت الزيادة الكبيرة في نسبة كفاية المبيعات شاملة في كل العينات الفرعية كما تتشابه هذه النتيجة الخاصة بالمنشآت التي تمت خصخصتها في الأقطار النامية مع نتائج دراسة (MNR) للمنشآت التي تمت خصخصتها في الأقطار الصناعية.

يظهر أن التغيرات في كل من الربحية والكفاية التشغيلية كانت أعلى بكثير للمنشآت في الأقطار ذات المستوى الأعلى من الدخول قياسا بالمنشآت في الأقطار ذات المستوى الأدنى والمتوسط من الدخول، مما يعني أن الأقطار الأولى هي الأفضل حظا في نجاح عملية الخصخصة.

الاستثمار الأكبر: تتوقع الحكومات: أن التأكيد على الكفاية التشغيلية سيؤدي بالمنشآت التي تمت خصخصتها إلى زيادة إنفاقها الرأسمالي، كما يتوقع من هذه المنشآت أن تواصل هذا التوجه لأن بإمكانها الاقتراض بثقة أكبر، بالإضافة إلى أسواق رأس المال المتقدمة " البورصات " متمتعة بحوافز أنشط للاستثمار ويهدف تقدير الاستثمار الرأسمالي فإن الدراسة استخدمت " نسبة النفقات الرأسمالية إلى المبيعات " التي ارتفعت من متوسط (١٠.٥ %) إلى (٢٣.٧ %) بعد الخصخصة(أي بارتفاع ١٢٦ % من بين منشآت العينة هناك نسبة (٦٢ %) من المنشآت التي حققت الزيادة.

كان الارتفاع في الاستثمار بعد فك المنشآت عن الحكومة واضحا في العديد من العينات الفرعية، المنشآت في القطاعات " التنافسية " مقابل " غير التنافسية " والمنشآت في الأقطار ذات المستوى " الأعلى " و " الأوسط " من الدخول والمنشآت في الأقطار ذات المستوى " المنخفض " مقابل " الأوسط من الدخول والمنشآت التي " خصخصت رقابتها " مقابل " الخصخصة الكاملة " عليه فإن نتائج هذه الدراسة تعزز نتائج دراسة (MNR) وكلاهما تؤكدان على أن البيئات التنافسية في كل من الأقطار " النامية " و " المتقدمة " تدفع بالمنشآت التي تمت خصخصتها إلى زيادة إنفاقها على الاستثمار الرأسمالي.

الإنتاج الأعلى: مما تقدم يمكن القول إنّه لو تمت عملية تصميم وتنفيذ الخصخصة بشكل سليم، فإنه يتوقع أنها ستؤدي إلى دعم الكفاية والاستثمارات وتشجيع النمو والاستخدام (العمالة)، وتؤكد نتائج الدراسة على ذلك حيث ارتفعت المبيعات الفعلية بشكل كبير (وبنسبة ٢٥ %) مع كون (٧٦ %) من عينة المنشآت قد شهدت الزيادة، وإذا ما اعتبرت سنة الخصخصة هي سنة الأساس فإن المبيعات الفعلية قد ارتفعت من (٩٦.٩ %) قبل الخصخصة إلى (١٢٢.٢ %) بعدها.

كما أظهرت العينات الفرعية زيادة كبيرة في " المبيعات الفعلية " بعد إنجاز الخصخصة حيث ارتفعت في الغالبية الكبيرة منها (بنسبة ٦٨ %) في الأقل لكل عينة فرعية كما تعكس الزيادة في الإنتاج زيادة في إنتاجية المنشآت التي تمت خصخصتها.

الاستخدام (العمالة) الأعلى: كانت معظم منشآت القطاع العام تعاني من تضخم العمالة، وبناء على ذلك فإنه كان يتوقع من المنشآت التي خضعت للخصخصة تخفيض العمالة، وذلك بعد فك الارتباط من الحكومة وتقليل الدعم المقدم من الحكومة بهدف زيادة الكفاية، غير أن العمالة ازدادت بنسبة (٥٨ %) في منشآت العينة كمتوسط وبـ (١٣٩) فرداً كمتوسط للمنشأة الواحدة أو (١.٣ %)، وتشير هذه البيانات (إلى جلب ما توصلت إليه دراسة(MNR) إلى أن الخصخصة لا تعني بالضرورة تخفيضاً في العمالة فزيادة الاستثمار والكفاية التشغيلية تقود إلى ارتفاع الإنتاج والعمالة.

وعلى صعيد العينات الفرعية فإن الزيادة في عدد العاملين كانت مهمة بالنسبة للمنشآت في القطاعات غير التنافسية وللمنشآت التي تمت خصخصتها جزئياً والتي تعمل في الأقطار ذات المستوى الأدنى، والمستوى الأدنى من الدخول، وكذلك تلك التي تمت خصخصة إيراداتها. لقد ازدادت العمالة في كل العينات الفرعية عدا المنشآت في القطاعات " غير التنافسية " التي اتجهت كما كان متوقعاً نحو تخفيض العمالة.

الرفع المالي الأدنى وارتفاع الأرباح الموزعة: يتوقع أن يؤدي التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى تخفيض " الرفع المالي " ذلك لأن خروج الحكومة من ضمانات القروض التي كانت مقدمة للقطاع العام سيقود إلى ارتفاع تكلفة الاقتر اض، كما تزداد قدرة المنشآت التي تمت خصخصتها على دخول سوق حقوق الملكية، وكما كان متوقعاً فإن نتائج الدراسة تشير إلى " الرفع المالي " مقاساً بنسبة " مجموع المديونية إلى مجموع الموجودات " حيث انخفض بشكل

كبير (وبمتوسط ٥ % وفي العينات الفرعية كان الانخفاض مهماً في كل المنشآت العاملة في القطاعات " التنافسية " و " غير التنافسية " وفي المنشآت العاملة بالأقطار ذات مستويات الدخول " فوق المتوسط " والمنشآت التي " خصخصت جزئياً " وكذلك في حالة " خصخصة الإيرادات ".

كما يتوقع أن ترتفع " الأرباح الموزعة " لأن المستثمرين بالقطاع الخاص على عكس الحكومات يرغبون بوجه عام في الأرباح الموزعة عليهم، وقد شهد توزيع الأرباح مقاساً بنسبة " الأرباح الموزعة إلى الدخل الصافي " ونسبة " الأرباح الموزعة إلى المبيعات " ارتفاعات ملحوظة (من ٣٤ % إلى ٤٩ % ومن ٢.٨ % إلى ٥.٣ % على التوالي)، من بين منشآت العينة كان (٨٥ %) منها قد وزعت " نسبة أعلى من الدخل الصافي " مقابل (٧٦ %) وزعت " نسبة أعلى من الدخل إلى المبيعات "وتحققت الزيادة في النسبة الأخيرة في كل منشآت العينة مما يدلل على أنه مهما كان مستوى التنمية في القطر فإن الشركات سوف تزيد من نسبة توزيع الأرباح.

الاستنتاجات:

أظهرت نتائج الدراسات المعروضة أعلاه ما يأتي:

أ – بالنسبة لمنشآت العينة ككل، كانت هناك زيادة في كل مما يأتي بعد التعديل بنسبة التضخم:

١– الربحية.

٢– الكفاية التشغيلية.

٣- الإنفاق على الاستثمار الرأسمالي.
٤- الإنتاج.
٥- العمالة.
٦- الأرباح الموزعة.

ب – شهدت العينة ككل انخفاضا في الرفع المالي.

ج – كانت النتائج عالية في العينات الفرعية الآتية:
١- المنشآت العاملة في القطاعات التنافسية وغير التنافسية على حد سواء.
٢- المنشآت العاملة في الأقطار ذات مستويات الدخول في المتوسط.
٣- المنشآت التي خضعت للخصخصة الكاملة والجزئية.
٤- المنشآت ذات خصخصة الرقابة.
٥- المنشآت ذات خصخصة الإيرادات.

د – كانت النتائج أقل أهمية في المنشآت العاملة في الأقطار ذات المستويات المنخفضة من متوسط الدخول.

هـ هناك أثر واضح لطبيعة ملكية المنشآت تلك لأن المالكين في القطاع الخاص يؤكدون لدرجة أكبر على الأرباح وزيادة الإنتاج والعمالة إذ إنه بارتفاع الكفاية تتجه الأرباح نحو الارتفاع.

و – تؤدي الخصخصة في الأقطار النامية والصناعية على حد سواء إلى تحسين الأداء في المنشآت التي تمت خصخصتها مؤخرا ولو أن المكاسب المتحققة كانت الأعلى في الأقطار الصناعية.

كيف تنجح الخصخصة:

كما يتبين من مجمل التحليل السابق يقتضي الأمد وقفة تأمل للمعايير المرجعية لنجاحات الخصخصة، والتي لن نربطها بحجم شركات القطاع العام التي تم بيعها، ففي فترات سابقة قامت عدة حكومات ببيع بعض وحدات القطاع (مثل حكومة إدوارد هيث في بريطانيا والتي قامت في عام ١٩٧١ ببيع حانات الشراب للقطاع الخاص، وحكومة الأرجنتين التي باعت شركة أوسترال الجوية في عام ١٩٨٠.. الخ)، ولمن يتمعن في الأمر – آنذاك – يرى أنها نجحت بإتمام صفقات البيع تلك.

وكذلك فإننا لن نعلقها بمؤشر ات الأداء المالي والمرجحة بالحد من عجز الموازنة، فكل سياسات التقشف النقدي نجحت – فعلا – بالحد من العجز، وقبلت – مقدماً – بعواقب الانكماش الاقتصادي، والأخير هو شاهد نفي في دعوى الخصخصة.

ولكن يبقى أن نطرح معايير مرجعية للنجاحات في إطار الوعي بالخصخصة كاستراتيجية حركة نتعامل معها لتعزيز الموقع فوق سلم القوة الاقتصادية.

1 – إعادة هيكلة الإنتاج: المنافسة المزدهرة:

المعيار الأول للنجاح حيث يكمن في القدرة على إعادة هيكلة الإنتاج التصاقاً بالدورات التقانية (التكنولوجية) الصاعدة وتعميقاً لدور الخدمات الإنتاجية، فالخصخصة تراهن بوعودها على زيادة إنتاجية العمل وخفض تكلفة الإنتاج، وكلاهما رهن بالتقدم التقاني (التكنولوجي) وإذا افترضنا جدلاً أننا عجزنا عن زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة، فإن آليات المنافسة ستتعطل ويتعطل معها الوعد

بالازدهار، فإجراءات الخصخصة وحدها لا تكفي لإدارة دولاب المنافسة، ولكن الأمر مشروط بإعادة هيكلة الإنتاج لترتفع – تباعا – نسبة المكون المعرفي / الدخل القومي.

2– حصيلة البيع: قواعد محاسبية صارمة:

والمعيار الثاني للنجاح يتصل بقواعد محاسبية تلزم بعدم إدراج حصيلة بيع وحدات القطاع العام في بند الإيرادات الجارية للموازنة العامة للدولة، ليس فقط لأن هذا يعني أننا نأكل رأسمالنا ورأسمال أجيالنا القادمة، وبما يتناقض مع وصايا الخصخصة حول ضرورة ترشيد الموارد، ولكنه يعني أيضا أن الدولة في المستقبل ستجد نفسها مضطرة إلى التوسع في الاقتراض من الأوعية الادخارية لتلبية إنفاقها الرأسمالي، وفي هذه الحالة سيزداد الدين المحلي وتتراكم معدلاته، لتفلت الكتلة النقدية من قبضة السيطرة، وتفلت معها معدلات التضخم.

3 –ميزان المعاملات الرأسمالية: التكتل الإقليمي:

والمعيار الثالث للنجاح يتعلق بميزان المعاملات الرأسمالية، فإذا كانت الشركات الأجنبية العاملة في الداخل المحلي ستتمتع – وفي ضوء الخصخصة – بحق تمويل توسعاتها من الأسواق النقدية المحلية، وفي الوقت نفسه يحق لها تحويل أرباحها إلى الخارج، فإن التخوف هنا هو أن يسجل ميزان المعاملات الرأسمالية عجزاً صافياً يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات لتجد الدولة نفسها مضطرة إلى المزيد من الاستدانة لتغطية العجز، ولا مفر من تحقيق فائض في هذا الميزان، سواء بإعادة استثمار أرباح الشركات الأجنبية في الداخل أو بقيام هذه الشركات

بالترويج لجلب استثمارات من الخارج. ومن البديهي أن إعادة استثمار الأرباح سيرتبط بسوق أكثر اتساعاً، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تتوجه إلى بلد بذاته، ولكن إلى إقليم، ومن ثم فإن قدرة الدول على بناء تكتلات اقتصادية في ما بينها سيمثل شرطاً مسبقاً لنجاح الخصخصة.

4 – سوق العمل: ضمانات وقائية:

والمعيار الرابع للنجاح يرتبط بإعادة تنظيم الضمانات الوقائية لسوق العمل الذي يفقد في ظل الخصخصة أطره المؤسسية، فالأجور ستتراجع حتما، كما أن أشكال التوظيف ستنحاز إلى العمالة المؤقتة، وكل ذلك يهدد بانفجارات اجتماعية تشهدها المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية على حد سواء، ولا مفر – عندئذ – من أن تأتي الضمانات متمثلة في تحقيق شراكة حقيقية بين العمل ورأس المال، ومن ثم فإن العمال (وأعني هنا كتلة العمل) لابد من أن يمتلكوا نسبة ما من أسهم الشركات المباعة (إن لم تكن كل الأسهم). ويمكن تمويل قيمة الأسهم بقروض من مؤسسات وسيطة (حكومية أو غير حكومية) أو من خلال صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية، والمردود هنا ليس مجرد ولاء العامل للمؤسسة وزيادة إنتاجيته بقوة الدفع المعنوي للحصول على مزيد من الأرباح، وزيادة دخله، ولكن – أيضاً – تخفيف حدة الاحتجاج الاجتماعي في حالة الاستغناء عنه.

5 – شركات الإدارة المحترفة: مفتاح أداء:

والمعيار الخامس للنجاح يتصل مباشرة بتهيئة المناخ لظهور شركات إدارة محلية ومحترفة، باعتبار أن عقود الإدارة – وكما سبق القول – ستكون من أهم أشكال الخصخصة في القطاع السلعي. ومصطلح الإدارة المحترفة في مدلوله الوظيفي يعني أن خدمات الإدارة – ذاتها – تصبح موضوعاً للتداول السوقي، فلن يكون هناك خصخصة للخدمات إلا إذا تم تداول كل الخدمات سوقياً. ويمكن لشركات الإدارة المحترفة أن توفر فرص عمل للخبرات التي تم الاستغناء عنها، كما أنها تعبر عن شكل متطور لائتلاف كتلة العمل كأحد مفاتيح الأداء في استراتيجية الخصخصة، خاصة أنه في ظل غياب شركات الإدارة المحلية، ستحصد كل عقود الإدارة شركات الإدارة الأجنبية، وهو هاجس يثير القلق ويدفع ببعض البلدان إلى درجة أدنى على سلم تقسيم العمل الدولي.

6 – الليبرالية الاجتماعية: مواجهة الفقر والبطالة:

والمعيار السادس للنجاح يتصل مباشرة بوسائل احتواء ظاهرتي الفقر وبطالة العمالة غير المؤهلة، اللتين تخلقان بالضرورة فئات اجتماعية مهمشة تنسلخ من النسيج الاجتماعي، ثم تستدير لتمزقه، وتمزق معه وحدة السوق، وإذا كان السوق هو المقولة المحورية في أدبيات الخصخصة، فإن الانقلاب عليه هو انقلاب على الخصخصة ذاتها.وإذا كان صندوق النقد الدولي أدرك هذه الحقيقة وأعلن مسؤوليته عما أسماهم بالفقراء الجدد (أي الفقراء الذين خلفتهم وراءها سياسات الخصخصة)، وأسهم – تحت ضغط الاعتراف – في إنشاء الصناديق الاجتماعية، فإن هذا وحده لا يكفي، فهناك حوالي ١٦٣٠ مليون نسمة (٤٠

بالمئة من سكان المعمورة) يعيشون تحت خط الفقر، من بينهم حوالى ١٤٠٧ ملايين نسمة في الدول النامية. ولأن مزيداً من الخصخصة سيولد مزيداً من الفقراء، فإن المزاوجة بين سياسات التعديل الهيكلي ومفاهيم الليبرالية الاجتماعية قد تساعد على ضبط إيقاع الخصخصة وتطويع بعدها الاجتماعي، وعندئذ تمضي الاقتراحات في مجرى السياق.

إيجابيات الخصخصة:

في عالم يتزايد ترابطه ويصغر حجمه من خلال سرعة وسائل الاتصالات والمواصلات فيه، فإنه لا يوجد مجتمع قادر على المنافسة بنجاح بدون التخلص من التركة الثقيلة المتمثلة بالمنشآت العامة وتعزيز ذلك بتحرير روح المبادرة لدى القطاع الخاص، والاعتراف بهذه الحقيقة هو وراء الثورة العارمة للخصخصة من موسكو إلى مانيلا وإلى مشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية، وإن النظرية وراء ذلك بسيطة تستند إلى الحقائق العميقة حول طبيعة البشر واستجابتهم للحوافز والرادع، فإذا ما تم ربط الأداء بالروتين والبيروقراطية والتسييس في إطار نظام يبغي استمرار وجوده، بغض النظر عن النتائج، فإن ذلك سوف يقود إلى تردي الأداء وارتفاع تكاليفه وعلى العكس من ذلك فإنه لو تم نشر المنافسة والمساءلة والتخوف من فقدان عميل ثمين عند أداء المهمات فإن النتيجة ستكون التميز ويغدو تردي الأداء حالة استثنائية.

إضافة إلى ذلك هناك أيضا من إيجابيات الخصخصة

١ – إجراء عملية إصلاح تنظيمي يغطي كلا من الهياكل التنظيمية واللوائح المختلفة الخاصة بنشاط المؤسسات الإنتاجية العمومية، مع المؤسسات الحكومية المسؤولة عن سياسات الاستثمار، ثم السياسات المالية والنقدية.

٢ – رفع كفاءة المؤسسات الخاصة من خلال تحقيق الحجم الأمثل للإنتاج الذي يؤمن للمنتجين أقصى ربح ممكن.

٣ – تشجيع المنافسة وفق مفهوم اقتصادات السوق الذي تتوسع قاعدة الملكية الخاصة من خلاله، وذلك عن طريق التخلص من جميع أشكال الاحتكار التي تكونت في ظل التخطيط المركزي للحكومة.

٤ – تركيز الضوء على نمو القطاع الخاص ودعم مؤسساته الإنتاجية باعتبار أن هذا القطاع تتوفر فيه عناصر الكفاءة الاقتصادية ومقوماتها، كما حدث لدى البلدان المتقدمة عندما سرّع قطاعها الخاص عمليات النمو الاقتصادي المتطورة فيها، ويتم عادة تحقيق نمو مطرد في هذا القطاع من خلال المجالين التاليين المجال الأول، يشتمل على تهيئة المناخ الاقتصادي العام الذي يتضمن إصدار القوانين والتشريعات والحوافز المختلفة لعملية النمو في أنشطة القطاع الخاص. والمجال الثاني، يتضمن السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة خلال فترة زمنية معينة، حيث يبرز الإنجاز ضمن هذا المجال باشتراك القطاع الخاص في ملكية المؤسسات العمومية، مع خروج الدولة بشكل تدريجي من مجالات النشاط الاقتصادي.

٥ – تنمية وتنشيط أسواق رؤوس الأموال (بورصة الأوراق المالية) التي لم تكن سائدة في ظل هيمنة القطاع العام أو نظام التخطيط المركزي الذي أغلق البورصات المالية أو قيد أعمالها بشكل عام.

٦ – خلق وظائف ومجالات عمل جديدة، حيث إن أحد الأهداف الرئيسة للبرنامج الوطني لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة هو إضافة فرص عمل جديدة والتخفيف قدر الإمكان من نسبة البطالة المنتشرة في فئات المجتمع بتخصصاتهم وخبراتهم في مختلف المجالات.

سلبيات الخصخصة:

على الرغم من إيجابيات ومنافع الخصخصة فإن هناك من يعترض عليها ويطرح بعض السلبيات الناتجة عنها، وهي كما يأتي مع الرد عليها:

١– الخراب الذي لحق بروسيا:نتيجة الخصخصة: حيث كانت (حسب زيوكانوف سكرتير الحزب الشيوعي الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (السابق) أسوأ إجراءات خصخصة تتم في التاريخ حيث استولت المافيات ورأس المال الأجنبي والمتنفذون السياسيون من كبار البيروقراطيين ومسؤولي الحزب الشيوعي الروسي على الشركات العامة بأثمان بخسة، حيث تشير بعض المصادر إلى بيع مؤسسات حكومية وبيع أصول بمليارات الدولارات .

٢– كما أنها تستغني عن موظفي الدولة: لابد من التأكيد على أن وجود موظفي الدولة هو لخدمة المواطنين أو المستهلكين وليس العكس أي أن أجهزة الدولة لا

تؤسس وتعمل لمجرد أن يحصل الموظفون فيها على الرواتب فقط، وإنما لأداء مهام ضرورية لخدمة المجتمع.

٣ – أنها تؤدي لهدم الدولة: غير أن الدولة تقوم لخدمة المواطن ولابد أن تكون هناك رقابة ومساءلة، غني عن البيان أن الرقابة والمساءلة على منشآت القطاع الخاص هي الأكثر فاعلية ويمكن للدولة مثلا إلغاء العقود مع المنشآت الخاصة لو خالفت المصلحة العامة أو شروط التعاقد.

٤ – أنها لم تكن قادرة على إنجاز الأهداف: وهذا يحتاج إلى البرهنة على صحته وقد تكون الأسباب هي أخطاء في تنفيذ الخصخصة مثل الأخطاء في صياغة العقود مع المنشآت الخاصة.

٥ – قد لا تستخدم الوفورات المتحققة من الخصخصة في المجالات المناسبة: من الطبيعي أن تحقق الخصخصة الوفورات في التكاليف إلى جانب حصيلة بيع الأسهم في الشركات التي خضعت للخصخصة ثم أن سوء الاستخدام ليس محصورا على الوفورات المتحققة من الخصخصة فقط التي ما من شك أنه يمكن تحسين قدرات الدولة لاستخدامها لخدمة التنمية. وغني عن البيان أن المواطنين الذين يثمنون الحرية والأسواق الحرة سوف يشجعون الاندفاع وراء ثورة الخصخصة، فالقطاع العام الأقوى في أجهزته ليس مسألة تخص مجموعة سياسية دون أخرى، فالكل يجب أن يستهدف تقديم خدمة أفضل للمواطنين، وذلك من قبل منشآت مسؤولة تتمتع بالكفاية والفاعلية.

٦– أنها قد تؤدي إلى نشوء المصالح الخاصة: يشار هنا إلى احتمال استخدام أساليب غير سليمة في حصول القطاع الخاص على العقود بطرق غير نزيهة.

٧- إن الرهان على الخصخصة كعلاج للمسائل الاقتصادية التي تعانيها بشكل خاص البلدان المتخلفة في غير محله، لأن الشروط المطلوبة لنجاحها مثل السوق التنافسية الحرة، والبورصة، المؤهلات الإدارية العالية..الخ غير متوفرة إلا في البلدان الرأسمالية المتطورة .

إضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من السلبيات نذكر منها:

١ – تركيز الحكومة على التخلص من مؤسساتها الخاسرة بالدرجة الرئيسية، وذلك بعد أن ازداد عبء هذه المؤسسات على كاهل الدولة نتيجة ارتفاع حجم ديونها، وتضاعف الفوائد المترتبة على الديون نفسها مع تراكم خسائرها لأسباب عديدة، ولذلك تباع بأبخس الأثمان.

٢ – يعتبر تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام – كلياً أو جزئياً – إلى القطاع الخاص من الناحية المنطقية تفضيلا للاعتبارات الاقتصادية التي تنادي بها وتتبناها المؤسسات الخاصة على ما تؤمن به المؤسسات العمومية دائما من اعتبارات اجتماعية كثيرة تخدم أفراد المجتمع جميعا من دون تمييز.

٣ –تزايد أعداد الأيدي العاملة العاطلة عن العمل في داخل البلد، وذلك لأن تسريح العمالة من المؤسسات العمومية يعتبر من أعقد المشاكل التي تواجه عملية تطبيق البرنامج المذكور، وذلك من خلال: كون الأقطار العربية يعاني بعضها فائضاً من العمالة المؤهلة وغير المؤهلة يقابله نقص في تلك العمالة لدى بعضها الآخر، وأن الأقطار العربية التي تعاني في بعض التخصصات تلجأ إلى سد هذا النقص عن طريق الاستعانة بالعمال الأجانب في العديد من الحالات،

على الرغم من أن العمالة العربية المتوفرة لا تقل كفاءة أو خبرة عن تلك الأجنبية.

٤ – يؤدي تطبيق البرنامج في حالات عديدة إلى ظهور نسبة محدودة من المجتمع تتميز بدخل نقدي عال، مما يؤدي عادة إلى حدوث تفاوت واضح في دخول أفراد هذا المجتمع، وينعكس على استقرار البلد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وحتى السياسية.

٥ – إمكانية رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية التي يستهلكها عادة أفراد المجتمع ذوو الدخل المحدود بصورة خاصة، وصعوبة تعويض هذا الدعم بوسائل أخرى.

٦ – حدوث تخفيض في قيمة العملة الوطنية للدولة التي تطبق البرنامج المذكور خلال مراحل عديدة منه، وذلك لأن العملات الوطنية للدول النامية لا يتوفر لها في أغلب الحالات غطاء ذهبي أو قوة اقتصادية كافية لدعم التعامل بها في الأسواق (البورصات) المالية المختلفة.

٧ – صعوبة إجراء عمليات التقييم للمؤسسات العامة مع أصولها الثابتة والمتغيرة، والتي يتقرر عرضها للبيع إلى القطاع الخاص، أو عدم إتباع إجراءات أصولية في عمليات التقييم ذاتها باعتبارها من أعقد المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي لهذا البرنامج.

٨ – عدم توفر الأجهزة والإدارات المتخصصة بعمليات نقل ملكية المؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص.

٩ – عدم توفر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العديد من الأقطار العربية وحتى في حالة توفرها لدى أقطار أخرى، فإنها تعتبر غير ملائمة لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

١٠ – عدم وجود الأنظمة القانونية وقوانين العمل التي تتحكم في الأنشطة الاقتصادية للعديد من الأقطار العربية وتساعد في الوقت نفسه على تطبيق البرنامج المذكور أعلاه.

١١ – عدم توفر عدد كاف من المشترين لمؤسسات القطاع العام المعروضة للبيع في العديد من الأقطار العربية.

١٢ – صعوبة حل المشاكل المتعلقة بعقود الامتياز واستخدام العلامات التجارية من قبل المؤسسات العمومية عند نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

١٣ – لا تعطي الدول النامية بشكل عام أهمية كبيرة للقطاع الخاص من أجل رفع مستوى أنشطتها الاقتصادية وكفاءتها.

١٤ – كما أن برامج نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص لا تتلقى تأييدا سياسيا بصورة عامة في العديد من الدول النامية.

عقبات الخصخصة:

١– ليس من السهولة التحول من قطاع عام تملكه الدولة وتستند عليه في نهجها السياسي إلى القطاع الخاص، وقد يحتج النظام السياسي بأية حجة فنية أو عملية تتعلق بالخصخصة مثل البطالة، للتراجع عنها أو عدم القيام بها أصلا .

٢- قد لايتقبل ضمير المجتمع صاحب القطاع العام بالتنازل عن ملكيته الاعتبارية له لصالح الخصخصة، بعد أن تعود على الاستقرار في الأسعار والعرض والطلب السائدين، ولا يتحقق ذلك إلا بالثقة في سلامة وعدالة إجراءات نقل الملكية .

٣-عجز الرأسمال المحلي عن شراء الأصول المطروحة للبيع، وخصوصاً المشاريع الكبرى، وعدم القدرة على إدارتها لاحقا .

٤-هنالك بعض المؤسسات المطروحة للبيع تعاني من تشوه هيكلي أو قدم عتاد..الخ، و وبالتالي قد تتطلب أرصدة مالية كبيرة لإعادة تشغيلها مما يضعف إقبال القطاع الخاص على شرائها.

٥- غياب السوق المالية، وغياب الأسهم القابلة للتداول مما يؤثر سلباً على فاعلية وربحية المؤسسات المدرجة في السوق .

الخاتمة

من جميع المعلومات المختلفة حول الخصخصة أقول : إن الخصخصة بتعريفها المؤسسي تعني التحول الكلي أو الجزئي في ملكية وإدارة الفعاليات الاقتصادية التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص ، فإن ذلك التعريف يقتضي بالضرورة أن نفرق بين مفهوم الملكية العامة والملكية الخاصة.

وبناءا على ذلك فإن التوجه نحو الخصخصة يعني بالضرورة تغليب مفهوم الملكية الخاصة على الملكية العامة ، وهو ما يعني الأخذ بالفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على أساس امتلاك الأفراد للموارد الاقتصادية ، وبالتالي تحكمهم في عناصر ووسائل الإنتاج والحركة التجارية بهدف تحقيق الأرباح ، وهي المقومات التي أصطلح على تعريفها بأسس الاقتصاد الحر . وهذا التحليل يفيد بأن الأصل في الأمر هو الملكية الفردية وأن الملكية العامة للموارد الاقتصادية جاءت بحكم تعاظم الدور الاقتصادي للدولة في إدارة دفة الاقتصاد في مراحل التنمية الأولى التي تطلبت أن تقود الدولة دفة الاقتصاد وتوجيهه لعدم قدرة الفعاليات الخاصة على ذلك . وانطلاقا من هذا التحليل تكون العودة إلى الملكية الفردية بمثابة العودة إلى الأصل الطبيعي بعد أن تكون الدولة قد تمكنت من بناء قواعد الاقتصاد وتشكيل هيكله ، بحيث تعيد ملكية وإدارة عناصر ووسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية إلى ملكية الأفراد سواء كانت بشكل أحادي أم جماعي وفقا للمؤسسات الاقتصادية الخاصة الجديدة طالما أنها مبنية وفق سياق ومضمون الملكية الفردية ، باعتبار قدرة الأفراد الذاتي على تسيير أمور حياتهم بما يعرف في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بآلية السوق التي تعمل

فيها اليد الخفية التي أشار إليها عالم الاقتصاد " آدم سميث " ومؤداها أن تحقيق الفرد لمصلحته الذاتية سيكون نواة إيجابية ومدخلا طبيعيا لتحقيق مصلحة المجتمع كله.

وفي منظور الإسلام فإن مفهوم المكية الفردية يتفق مع الطبيعة التي خلق الله بها الإنسان وجاءت تعاليم الإسلام بملكية الموارد لتنظيم علاقة الإنسان بملكية الموارد الاقتصادية التي أتاحها الله للناس ورضي بها المسلمون رضاء طاعة مطلقة ، فأعطى الإسلام الإنسان حق التملك في الدنيا بمفهوم الاستخلاف في الأرض ؛ وهو استخلاف مؤقت في المنظور العام للحياة الدنيا ، ومبرر لحياة الفرد الواحد الفانية ويتفق مع طبيعة البشر وإدراكهم الفطري لتلك الطبيعة التي لا تتبدل ولا تتغير.

المراجع

١. دكتور عبد الرحيم الريح ، مقال تحت عنوان إستراتيجية الخصخصة في العالم ، مجلة أبو ظبي الاقتصادي – مجلة تصدر عن غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي / الامارات العربية المتحدة – العدد(٣٢٠) شهر نوفمبر لسنة ١٩٩٨م .
٢. دكتور سعيد النجار ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية ، صندوق النقد الدولي لسنة ١٩٨٨م صفحة (٩٢) .
٣. إيهاب الدسوقي ، التخصيصية والاصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية ، دار النهضة العربية / القاهرة لسنة ١٩٩٥م صفحة (١٠) .
٤. البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم لسنة ١٩٨٨م صفحة (٢٠٦) .
٥. إيهاب الديسوفي ، مصدر سابق ، صفحة (١٥) .
٦. ستيف هانكي ، تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص ، دار الشروق / القاهرة لسنة ١٩٩٠م صفحة (٩) .
٧. الرداوي تيسير ، عن الاقتصاد والاصلاح المطلوب ، دار الخليج لسنة ٢٠٠٥م .
٨. العبد الله اسماعيل ، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط وبالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، سنة ١٩٩٩م بيروت .

٩. اليوسفي يوسف خليفة ، آفاق التخصصية في دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة العلوم الاجتماعية / جامعة الكويت ، مجلد (٢٥) ، عدد (٤) لسنة ١٩٩٧م .
١٠. د.رابح رتيب، مستقبل الخصخصة، كتاب الأهرام الاقتصادي (١٠٥) أغسطس ١٩٩٧
١١. بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة الثالثة والأربعون، العدد الثاني، ٢٠٠٠م
١٢. د. صديق عفيفي، التخصيصية والاصلاح الاقتصادي المصري، مركز الدراسات الاقتصادية، الأهرام،١٩٩١
١٣. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا
١٤. د. محسن الخضيري، الخاصخصية...، القاهرة: مكتبة نجلو المصرية
١٥. د. منيري هندي، أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة– الخبرات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٥
١٦. د. عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الاسكندرية، الدار الجامعية لنشر والتوزيع ١٩٩١
١٧. صالح كامل، مفهوم وأهداف وسياسات عملية الخصخصة، ندوة المصارف العربية ودورها في التخصيصية وتطوير الأسواق المالية، بيروت:١٩٩٣